مجلة الدراسات التربوية والعلمية - كلية التربية - الجامعة العراقية
العدد العشرون - المجلد الرابع - التاريخ - كانون الأول 2022 م
doi.org/10.52866/esj.2021.04.20.02

الأوضاع الاقتصادية
وأثرها على الجهاز المصرفي اللبناني 1946 - 1958

ايات تيسير مطلك ، أ. د. رائد راشد محمد
الجامعة العراقية / كلية التربية

مستخلص:

يتناول موضوع الدراسة الاوضاع الاقتصادية في لبنان خلال المدة1946-1958 وما له من اثر على الجهاز المصرفي ، اذ واجهت الزراعة والصناعة والتجارة تراجعا نتيجة لعدة اسباب تمثلت في قدم الاساليب المتبعة في الميدان الاقتصادي فضلا عن اسباب اخرى افرزتها الحرب العالمية الثانية ومنها اتباع سياسة الحرية الاقتصادية منذ عام 1948 وفشل الخطط الحكومية لتطوير المجال الاقتصادي مما شجع المنتجات الاجنبية في اغرقت الاسواق اللبنانية نتيجة للانفتاح العالمي ، وقد القى تقله على المجال المصرفي، اذ ساعدت تلك الظروف الى جعل لبنان بلداً متطوراً في قطاع المصارف مما اعطى حرية التعامل بالنقد الاجنبي.

Economic Lactation and its Impact on the Lebanese Banking Sector 1946-1958

Ayat Tayseer Matlak ، Professor. Raed Rashid Mohammed
Aliraqia University / College of Education

Abstract :

The subject of the study deals with the economic conditions in Lebanon during the period 1946-1958 and its impact on the banking system, as agriculture, industry and trade faced a decline due to several reasons represented in the old methods used in the economic field as well as other reasons that resulted from the Second World War, including the adoption of the policy of economic freedom since In 1948, the failure of government plans to develop the economic field, which encouraged foreign products, flooded the Lebanese markets as a result of global openness. It was transferred to the banking field, as these circumstances helped make Lebanon a developed country in the banking sector, which gave freedom to deal in foreign exchange.

المقدمة

ان أهمية الزراعة النسبية في الاقتصاد اللبناني شهدت تراجعا بعد الاستقلال ، فقد واجهت الزراعة مشاكل عدة أثرت في الإنتاج الزراعي ،كما فشلت الصناعات اللبنانية في مواجهة المنتجات الصناعية الأجنبية، فلم تكن على مستوى التطور الصناعي الحديث، وساعدت تلك الظروف الى جعل لبنان بلداً متطوراً في قطاع المصارف وذلك من خلال سياسة الحرية الاقتصادية التي أتبعتها لبنان عام 1948 والتي انعكست على حرية التعامل بالنقد الأجنبي وحرية التجارة الخارجية، واجتذاب رؤوس الأموال الأجنبية من البلدان المنتجة للنفط، ومنها الولايات المتحدة الأمريكية، وفرنسا، وتطورت المصارف التجارية بصورة ملموسة في تلك الفترة إذ تعددت المصارف واختلفت فيما بينها، فمنها مصارف وطنية، ومنها أجنبية.

نطاق البحث:

قسم البحث الى مقدمة ومبحثين وقائمة مصادر تناول المبحث الاول الاوضاع الاقتصادية خلال فترة1958-1946 وشمل المجال الزراعي والصناعي وما عانته تلك المجالات من تراجع بعد الاستقلال بسبب اثار الحرب العالمية الثانية وما تبعته لبنان من حرية اقتصادية جعلتها عرضة للغزو الصناعي الاجنبي مما خلق منافسة للمنتجات المحلية.

اما المبحث الثاني فقد تناول تطور القطاع المصرفي اذ بين فيه كيف اصبحت لبنان مركزا لاستقطاب رؤوس الاموال الاجنبية والعربية ايضا فجعل الاقتصاد فيها متركزا في المجال المصرفي.

اعتمد البحث على عدة مصادر منها رسالة الباحثة رئام صاحب علي بعنوان الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية في لبنان 1958-1943، وكتاب التصميم الإنشائي للاقتصاد اللبناني وإصلاح الدولة للمؤلف جبرائيل منسي، فضلا عن كتاب محاضرات في الاقتصاد اللبناني للمؤلف ألبرت بدر، وغيرها العديد من المصادر.

أولاً: الأوضـــاع الاقتصاديـــة

تراجعت أهمية الزراعة النسبية فـي الاقتصاد اللبناني بعد الاستقلال اذ انخفضت حصتها عـام 1948 مـن 20٪ من مجموع الدخل إلى 12٪ نهاية الخمسينيات، مما أدى إلى انخفاض مشاركة اليد العاملة في القطاع الزراعي[1].

واجهت الزراعة فـي لبنان مشاكل عدة أثرت في الإنتاج الزراعي، منها الاعتماد على الأساليب القديمة، وضعف الإرشاد الزراعي، وقد أعدت الحكومة اللبنانية[2] عام 1951 برنامجاً يرمي إلى زيادة الإنتاج من أهم أهدافه الآتي[3]:

1. تحسين الطرق التي تستعمل لاستثمار التربة من خلال تطبيق الأعمال الزراعية الحديثة على الزراعات المختلفة واستعمال الوسائل الآلية الحديثة .
2. تأصيل البذور المعدة للزراعة.
3. تعميم الوسائل اللازمة للوقاية من أمراض المزروعات ومكافحة الحشرات.

(1) رئام صاحب علي، رئام صاحب علي، الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية في لبنان 1958-1943، رسالة ماجستير، كلية التربية، الجامعة المستنصرية، 2018، ص 109.

(2) تشكلت الحكومة في 14 شباط 1951 حتى 7 حزيران 1951 برئاسة حسين العويني وكان بولس فياض وزيراً للزراعة. للمزيد ينظر: جاسم محمد خضير، مجلس النواب اللبناني 1943 – 1975 دراسة تاريخية وثائقية، أطروحة دكتوراه، كلية الآداب، جامعة الموصل، 2006.، ص 352 – 353 .

(3) جبرائيل منسي، التصميم الإنشائي للاقتصاد اللبناني وإصلاح الدولة، د.ط، ساحة النجمة، المطبعة الكاثوليكية، بيروت، 1948، ص 307 – 308.

4- تعميم حركة التعاونيات الزراعية وأجراء الإحصائيات الزراعية، لكن الحكومة أخفقت في تنفيذ هذا البرنامج، مما أثر سلباً على زيادة الإنتاج الزراعي.

أدى فشل الوزارة في تنفيذ هذا البرنامج لأسباب فنية وإدارية إلى التحول نحو برنامج المساعدات الأمريكية (النقطة الرابعة) وبموجب هذه الاتفاقية تلقى لبنان عوناً كاملاً فيما يخص تحسين أحوال الريف الزراعية والاقتصادية، فشكل لبنان مجلساً للإنشاء والتصميم العام قَدَمَ ما يقارب (30) مشروع في سبيل تنمية الزراعة وتحسين الري وأحوال الريف[1].

كما أن القروض كانت دائماً اكثر مما يتمكن المصرف من تلبيته، وقد بلغ مجموع القروض التي منحها مصرف تسليف القطاع الزراعي عام 1955 ما يقارب(87) مليون ليرة لبنانية[2].

فشلت الصناعات اللبنانية بعد الحرب العالمية الثانية من مواجهة المنتجات الصناعية الأجنبية، وذلك لأنها لم تكن على مستوى التطور الصناعي الحديث، فضلاً عن انفتاح التجارة الحرة أمام الجميع، وبتعبير أدق بعد أن تم جلاء الجيوش الاستعمارية من لبنان عام 1946 انطلق الرأسمال نسبياً وأخذت الصناعات المتنوعة تنشأ في معظم مناطق لبنان[3].

كان للنكبة الفلسطينية ونشوء (إسرائيل) أثاره البالغة وان كانت متناقضة بالنسبة للبنان، اقتصادياً، إذ كان قطاع الخدمات المستفيد الأكبر من المقاطعة الاقتصادية العربية لـ (إسرائيل) إذ أخذت بيروت العمل محل حيفا بما فيها مرفأ الداخل العربي ومركز الاتصالات بين أوربا واسيا وبعض أجزاء أفريقيا[4]، في المقابل تلقت الصناعة اللبنانية ضربة قوية بأقفال السوق الفلسطينية في وجهها إذ كانت قيمة صادراتها إلى فلسطين تفوق صادراتها إلى فرنسا وبريطانيا والولايات المتحدة مجتمعة، كما وانهارت اقتصاديات المناطق اللبنانية المجاورة لفلسطين التي صدرت منتجاتها إلى السوق الفلسطينية[5].

شهد عام1948 انفكاك الوحدة النقدية السورية- اللبنانية لتفادي خفض قيمة العملة إذ اقدم لبنان على تجديد اتفاقه النقدي مع فرنسا الذي كان يربط الليرة اللبنانية بالفرنك الفرنسي، أما سورية التي لم تكن تخشى خفض قيمة عملتها لان ميزانها التجاري متوازن تقريباً فآثرت الخروج من منطقة الفرنك الفرنسي ومن الوصاية النقدية الفرنسية كلياً[6].

أدى هذا التباين في سلوك البلدين إلى تعليق الوحدة النقدية والجمركية بين البلدين وإلغاء الاعتماد المتبادل بين العملتين وفرض نظام الإجازة المسبقة على كل المستوردات السورية عبر لبنان، لم يفد انفكاك الوحدة النقدية أي البلدين في نهاية الأمر إذ اضطر الطرف اللبناني إلى خفض الجنيه الإسترليني، ومن الجهة الثانية أدى انفكاك الوحدة النقدية إلى انتقال ما يقارب (500-700) رجل أعمال سوري حاملين معهم شركاتهم ورؤوس أموالهم، بعدها توصل الطرفان إلى تسوية في تموز1949، وافقت بموجبها على السماح

(1) رئام صاحب علي، المصدر السابق، ص 107.
(2) البرت بدر، محاضرات في الاقتصاد اللبناني، جامعة الدول العربية، معهد الدراسات العربية العالية، القاهرة، 1955، ص74.
(3) المصدر نفسه، ص112.
(4) صونيا برنوص، الصراعات الطائفية في لبنان -1943 1989، رسالة ماجستير (غير منشورة)، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية- قطية شتمه، جامعة محمد خضير - بكرة، 2015 ، ص15.
(5) فواز طرابلسي، تاريخ لبنان الحديث من الإمارة إلى اتفاق الطائف، ط1، رياض الريس للكتب والنشر، بيروت، 2008، ص193-192.
(6) جورج فرح، اللبناني الأول، دار النشر السياسية للشرق الأوسط، د.ت، ص 92.

بعدد من المستوردات المختارة عبر لبنان في مقابل تخلي لبنان عن استهلاك بعض الكماليات وإقراره بمبدأ حماية الزراعة والصناعة، إلا أن الاتفاق املته اعتبارات سياسية عقب النكبة الفلسطينية إذ لم يتفق البلدان على لائحة السلع المستوردة[1].

تضاربت المصالح الاقتصادية بين سوريا ولبنان نتيجة سلوك كل بلد واستخدام نهج اقتصادي مختلف عن الأخر، إذ اعتمدت لبنان بصورة رئيسية على قطاع الخدمات من تجارة وسياحة وعمليات مالية، قابلهُ اعتماد سوريا على القطاعات الإنتاجية من صناعة وزراعة، وتمسك لبنان بمبدأ التجارة الحرة والباب المفتوح، قابله تمسك سوريا بالحماية الجمركية والحد من الاستيراد وقد استطاع البلدان الحد من تأثير هذه التناقضات الناشئة على العلاقة بينهما في السنوات الأولى، لكنه وعندما تغير النظام السياسي في سوريا ازدادت التناقضات الناشئة عن الاختلاف في التوجه الاقتصادي في العلاقة بين البلدين[2]، إلى أن تمت القطيعة بينهما إذ أقدمت دمشق على إعلان الانفصال الجمركي بين البلدين بعد سنة تقريباً من الانقلاب على الحكومة في 14 آذار1950[3].

وعلى الرغم من حملات التسوية إلا أن سوريا عادت تخير لبنان بين الوحدة الاقتصادية الشاملة أو الانفصال وذلك بموجب مذكرة خالد العظم وزير المالية السورية في 7 آذار1950، وكما ردت الحكومة اللبنانية على هذا الإنذار بالرفض أقدمت سوريا على إعلان الانفصال الجمركي بين البلدين في صورة نهائية ومن جانب واحد وكان ذلك في 14 آذار1950، وان هذه القطيعة انعكست على العلاقات السياسية بين البلدين وكانت سببا رئيسياً من أسباب التوتر في هذه العلاقات بين الجانبين[4].

أدى قرار القطيعة السورية إلى آثار سيئة على الوضع الاقتصادي اللبناني نظراً لأهمية الحدود السورية ولأهمية العلاقة الاقتصادية القائمة بين البلدين أو غيرهما، كما حدثت ازمة في السوق اللبنانية بسبب وقف تصدير البضائع اللبنانية إلى سوريا لذا فأن التجار اللبنانيين تذمروا بشكل كبير فحثتهم الدولة اللبنانية على الصبر والتريث إلى أن أقامت لبنان علاقات جديدة مع العراق ومع بلدان أخرى أدت إلى انتعاش الاقتصاد اللبناني من جديد[5]، فضلاً عن ذلك ناقشت الحكومة العوامل الكفيلة بتنشيط الصناعات والتشجيع على صناعات جديدة قابلة للنمو والحياة، ترعاها بواسطة مصرف التسليف الصناعي وتصورها وتحميها من مزاحمة مثيلاتها الأجنبية ضمن نطاق المصلحة العامة وتوفر لها الطاقة الكهربائية بأثمان معقولة لتجذب الأيدي العاملة اللبنانية وتعمل على رفع مستوى معيشتها[6].

أن الاقتصاد اللبناني في عهد شمعون عرف بحركة فعالة حتى أن مستوى المعيشة في لبنان بات أعلى بكثير مما عليه في باقي الأقطار العربية وكل ذلك من دون أن يكون هنالك خطط اقتصادية علمية، والأسباب الرئيسية لهذا الازدهار هو قيام (إسرائيل) ومقاطعتها من قبل الدول العربية وتحول النشاط التجاري البحري نحو بيروت ولاسيما منه نفط الخليج العربي[7].

---

(1) فواز طرابلسي، المصدر السابق، ص 207.

(2) جوزيف أبو خليل، لبنان وسوريا مشقة الأخوة، ط2، شركة المطبوعات للتوزيع والنشر، بيروت، 1991، ص 26 – 26.

(3) جوزيف أبو خليل، المصدر السابق، ، ص 26.

(4) المصدر نفسه ، ص27–26.

(5) حسان حلاق، التيارات السياسية في لبنان، حسان حلاق، تاريخ لبنان المعاصر 1952–1913، ط3، دار النهضة العربية، بيروت، 2010، ص 303.

(6) جاسم محمد خضير، مجلس النواب اللبناني 1943 – 1975 دراسة تاريخية وثائقية، أطروحة دكتوراه، كلية الآداب، جامعة الموصل، 2006، ص354.

(7) مسعود الخوند، موسوعة الحرب اللبنانية ذاكرة وطن وشعب، ج3، بيروت، ط1، 2006، ص16.

لم يستفد الفلاحون من هذه القروض لان فوائدها مرتفعة ولأنها لم تؤمن إلا قروضاً قصيرة الأجل يصعب على المزارع دفعها عند الاستحقاق مما سهل على الحكومة التدخل بشكل أكثر فعالية فقد كتب مصرف التسليف الزراعي والصناعي والعقاري عام 1954 إلى اتحاد المزارعين في لبنان مذكرة رفعها إلى مجلس النواب احتوت على بعض الملاحظات عن إنشاء هذا المصرف، مطالباً بمصرف مستقل للتسليف الزراعي والاستقلال عن الصناعة[1]، واتفق جميع الباحثين في الاقتصاد اللبناني أن القطاع الزراعي كان متخلفة جداً ويقع تحت رحمة القطاع المهيمن المتمثل بقطاع الخدمات الذي أمتص قسماً كبيراً من فائض الإنتاج عن طريق التحكم بأسعار الأدوية والأسمدة وأدوات الزراعة الأخرى وعن طريق فرض أسعار التصريف وتلاعب التجار بها[2].

وتسربت رؤوس الأموال الأجنبية إلى لبنان في مصارف وشركات تأمين فكان الرأسمال الصناعي مضطراً للمطالبة بحماية الصناعة الوطنية ومنع المنافسة الأجنبية، فقد طالبوا الصناعيين بتطبيق الحماية الجمركية ونتج عن هذا الموقف تبني سياسة المعاهدات التجارية المتكافئة التي بدأ لبنان تطبيقها بضغوط من الصناعيين، وتم عقد أول معاهدة تجارية على هذا الأساس عام1953 مع تشيكو سلوفاكيا وقيمتها (10) ملايين ليرة لبنانية، ومع الاتحاد السوفيتي عام 1954 وقيمتها (15) مليون ليرة لبنانية، ومع ألمانيا الشرقية وقيمتها (5) ملايين ليرة لبنانية[3]، وكانت هذه الاتفاقات قائمة على أساس التكافؤ إذ كان لتلك الاتفاقات دور كبير في المحافظة على الميزان التجاري[4].

إن من أبرز الاتفاقات المعقودة بين لبنان والدول العربية هو الاتفاق بين لبنان وسوريا في 5 آذار عام1953 الذي قام بتنظيم العلاقة بين الجانبين، واتفاق 7 أيلول الذي سهل شؤون الترانزيت والتبادل التجاري بين جميع الدول العربية وكانت الغاية منه تذليل العقبات التي تحول دون حرية تبادل السلع والخدمات وإزالة الحواجز، فضلاً عن إنشاء سوق موحدة للشعوب العربية ولكن تلك الاتفاقات لم تحقق غايتها بسبب اختلاف النظم الاقتصادية بين الدول المتعاهدة[5].

انصرفت كل من سوريا ولبنان إلى سياسات نقدية مختلفة، ففي هذه الفترة اتبعت سوريا نهجاً قومياً موجهاً وأصدرت القانون (151) الذي فرض رقابة صارمة جداً على سوق القطع وحركة الرأسمال وأسست المصرف المركزي السوري وأنهت أي تبعية لمصرف سورية ولبنان، ثم عمدت إلى تأميم المصالح الخاصة مما الحق ضرراً كبيراً بالهيكلية الاقتصادية وادى إلى هروب الرأسمال إلى بيروت، بالمقابل اخذ لبنان وجهة معاكسة نحو ليبرالية نقدية وتنظيم سطحي للأسواق المالية[6].

أدت سياسة لبنان المنفتحة على العالم الخارجي إلى اتخاذ شركات النفط الأمريكية من لبنان قاعدة لها في المنطقة وأصبحت بيروت مركزاً عالمياً مالياً وموقعاً متقدماً للمصالح الاقتصادية الغربية، فكان أي اهتزاز لاستقرار بيروت يلقى صدى دولياً، وفضلاً عن الاستثمارات والأموال الوافدة من الدول العربية، بدءاً من أغنياء الكويت والسعودية الذين دعموا السياحة والاصطياف في لبنان وادخارهم أموالهم في مصارفه، كان لهذه التحولات اثرها في جذب المزيد

(1) رئام صاحب على، المصدر السابق، ص 110.
(2) المصدر نفسة، ص111.
(3) المصدر نفسه، ص 120.
(4) المصدر نفسه، ص 120.
(5) عباس أبو صالح، الأزمة اللبنانية عام 1958 في ضوء وثائق يكشف عنها لأول مرة، بيروت، 1998، ص 42.
(6) كمال ديب، يوسف بيدس إمبراطورية «إنترا» وحيتان المال في لبنان، ط1، دار الأخبار للنشر، بيروت، 2014، ص 156.

من المستثمرين وممثلي الشركات الأجنبية لخدمة المنطقة وأصبحت الولايات المتحدة الأمريكية المستثمر الأكبر في الشرق الأوسط، فبنت أنابيب شركة النفط العربية الأمريكية (ARAMCO) من شاطئ السعودية على الخليج الى البلدة الزهراني جنوب صيدا في لبنان واستعد لبنان لهذه الاستثمارات والتغيرات الإقليمية عبر توفير بنية تحتية متطورة عالمياً[1]، إذ انه وفي هذه الفترة اصبح اقتصاد الخدمات العالمية قوياً بحيث كرست لبنان كجمهورية تجارية وقامت بإلغاء قوانين الإيجار للتشجيع على قطاع البناء، كما شجعت قطاع الخدمات والمصارف والسياحة فأرتفعت حصته حتى نهاية عام 1958الى 62٪ والأمر نفسه انطبق على الاستثمارات القادمة من البلدان الغربية[2].

ثانياً: تطور الجهاز المصرفي

شهدَ الجهاز المصرفي تطوراً في أعقاب الاستقلال وذلك من خلال اجتذاب رؤوس الأموال الأجنبية من البلدان المنتجة للنفط[3]، ومنها الولايات المتحدة الأمريكية، وفرنسا، وبريطانية، وألمانيا الغربية، كما تدفقت رؤوس الأموال العربية على المصارف اللبنانية هرباً من موجات التأميم الأولى في العراق وسوريا ومصر[4]، وتكمن أهميه الجهاز المصرفي في كونه يضم المؤسسات التي تصدر النقد، ويستند النظام النقدي في لبنان على عدة مؤسسات مصرفية، منها المصرف المركزي والمصارف التجارية، فضلاً عن المصارف المتخصصة من القطاع الخاص[5].

تطورت المصارف التجارية بصورة ملموسة في تلك الفترة إذ تعددت المصارف واختلفت فيما بينها، فمنها مصارف وطنية، ومنها أجنبية، والأجنبية كانت تسلف بشروط أكثر صعوبة وتقبل الودائع بفائدة أكبر بسبب ارتباطها مع مراكزها في الخارج وتقيدها بشروط تلك المراكز وسنداتها[6]، فضلاً عن كونها فروعاً لمصارف دولية كبيرة جعلت مكانتها المالية غير مضطرة للتساهل في المعاملات، كما واختلفت المصارف الأجنبية عن الوطنية في أن الأجنبية حصرت عملها في حقل اختصاصها على عكس المصارف الوطنية التي خلطت بين الشؤون التجارية والعقارية والصيرفة[7].

وساعدت الظروف الى جعل لبنان بلداً متطوراً في قطاع المصارف وذلك من خلال سياسة الحرية الاقتصادية التي أتبعتها لبنان عام 1948 والتي انعكست على حرية التعامل بالنقد الأجنبي وحرية التجارة الخارجية مما شكل أرضية صلبة لتكوين الاقتصاد اللبناني[8]، كما واستفاد لبنان من وجود العائلات الفلسطينية الثرية والمتعلمة التي لجأت إليه بعد إعلان (إسرائيل) في فلسطين عام 1948 إذ أخذت بيروت دور مرفأ المنطقة بعدما قاطع العرب مرافئ فلسطين التي سيطر عليها اليهود، إذ اصبح مرفأ بيروت نقطة الترانزيت الوافدة والخارجة نحو الشرق و الغرب على سواء[9].

(1) المصدر نفسه، ص 173.
(2) جمال واكيم، جريمة ولا عقاب الحرب الأهلية اللبنانية وترميم النظام الطائفي، ط1، شركة المطبوعات للتوزيع والنشر، بيروت، 2018، ص 45.
(3) جاسم محمد خضير، المصدر السابق، ص377.
(4) باسم احمد هاشم، موقف مجلس النواب اللبناني من الحرب الأهلية اللبنانية 1990-1975، رسالة (غير منشورة)، كلية الآداب، جامعة الكوفة، 2014، ص26؛ فواز طرابلسي، المصدر السابق، ص222.
(5) جاسم محمد خضير، المصدر السابق، ص377.
(6) ألبرت بدر، المصدر السابق،ص 73.
(7) رئام صاحب علي، المصدر السابق، ص 177.
(8) أيلي يشوعي، اقتصاد لبنان، ط1، مكتبة لبنان، لبنان، 1995، ص10.
(9) كمال ديب، أمراء الحرب وتجار الهيكل، المصدر السابق، ص165؛ ناظم خليل حسن، المصدر السابق، ص 39.

اتسعت السوق المالية في بيروت بصورة كبيرة وذلك لعدم وجود أية قيود على فتح مصارف جديدة ولا سيما منها الأجنبية ولما تتمتع به لبنان من حرية في المعاملات والتبادل[1]، إذ سمحت الليبرالية الاقتصادية في لبنان عام 1948 بحرية التعامل بالعملات الأجنبية في جميع الميادين وفي العام نفسه ولدت الليرة اللبنانية عقب انتهاء نظام العملة الواحدة في سوريا ولبنان، ومع أن نظام التعامل بالعملات الأجنبية لم يتحرر بالكامل إلا عام1952، إلا أن سوق العملات الأجنبية وحركة رؤوس الأموال كانت تعمل بدرجة كبيرة من الحرية وقد لعبت الأسواق المالية والمؤسسات المصرفية دوراً مهما في الاقتصاد ولذلك كان النشاط المالي مقترناً بشكل دقيق بالنشاط المصرفي التجاري[2].

قسمت المصارف في لبنان إلى ثلاثة أقسام: المصارف الأجنبية ومعظمها فروع مرتبطة بالمصارف الأم في الغرب، والمصارف ذات الرأسمال المختلط اللبناني والأجنبي، والمصارف ذات الرأسمال الوطني ولقد تركز النشاط الاستعماري على التوسع في توظيف الرأسمال المصرفي في لبنان، وبالرغم من صغر لبنان وإمكانياته الداخلية المحدودة فإن تدفق الرأسمال المصرفي إليه لم يتأثر بهذا الوضع، إذ أن الاحتكارات المالية في أميركا والغرب لا تنظر إلى لبنان من خلال هذه العناصر، بل تنظر إليه من خلال عناصر أخرى منها موقعه بالنسبة للاقتصاد والتوسع المالي وذلك يجعل لبنان مركزاً أو قاعدةً للتجمع المصرفي وسوقاً للانطلاق الى السوق العربية وسوق الشرق الأدنى كله[3].

كان الهدف في الفترة الممتدة من عام 1948 وحتى بداية الستينيات أنهاء التبعية المالية والنقدية الفرنسية وسيطرت الفرنك الفرنسي وأطلاق حرية الأسواق المالية[4]، إذ أنه في العام 1948 تم الاتفاق النقدي بين فرنسا ولبنان لحل المسائل النقدية المترتبة في عهد الانتداب، فحررت الليرة اللبنانية من أي سعر رسمي باستثناء ذلك المعلن في صندوق النقد الدولي الذي أنضم إليه لبنان وهذا أدى إلى منح لبنان الحرية الكاملة لإقامة نظام نقدي مستقل، إذ تم ذلك بموجب القانون الصادر بتاريخ 24 أيار 1949 قانون النقد اللبناني الذي أرسى الوحدة النقدية اللبنانية وحدد سعر صرف الليرة مقابل الذهب الصافي بـ (0,405512) غرام وفقاً لما حدده صندوق النقد الدولي[5].

ارتبط عدد من المصارف الفرنسية ارتباطاً قوياً بالاقتصاد اللبناني ومنها: الشركة الجزائرية والتي كان رأس مالها في عام 1948 هو 750 مليون فرانك وأصبح في مطلع عام 1951 ملياراً و750 مليون فرانك؛ ومصرف طراد (كريديه ليونيه) إذ تأسس في عام 1951 وبلغ رأس مالها مليون ليرة لبنانية مقسم على الفي سهم، بينها ألف ومائة سهم لمصرف طراد وتسعمائة سهم لمصرف الكريدي ليونيه، ومصرف الأندوشين (مصرف صباغ) تأسس في 1950-9-27 برأسمال قدره مليون ليرة لبنانية، والمصرف الأهلي وهو مرتبط بمصرف فرنسا والدول المنخفضة وقد أنشأ ليحل محل مصرف سوريا ولبنان وتأسس في 14نيسان 1952 برأسمال قدره 10 ملايين ليرة وله فرعان في حلب ودمشق وهكذا فقد كان للرأسمال الفرنسي سيطرة كبيرة وواضحة في لبنان[6].

(1) طلعت اسعد عبد الحميد، البنوك الأجنبية في لبنان، مجلة المال والتجارة، م ج 7 ، عدد 72 ، 1975.
(2) توفيق كسبار، المصدر السابق، ص236؛ احمد خليل محمودي، لبنان في جامعة الدول العربية 1958-1945 -دراسة تاريخية وسياسية-، ط1، المركز العربي للأبحاث والتوثيق، بيروت، 1994، ص95..
(3) جريدة النهار، بيروت، العدد348 ، 2 نيسان1961.
(4) كمال ديب، أمراء الحرب وتجار الهيكل، المصدر السابق، ص 202.
(5) وائل الدبيسي، العمل المصرفي في لبنان من الوجهة القانونية، بيروت، 2015، ص44.
(6) رئام صاحب علي، المصدر السابق، ص 178.

ارتبطت المصارف الفرنسية باقتصاد البلاد أكثر من غيرها وكان لها معاملات واسعة تجارية وعقارية ورهونات متعددة، فضلاً عن أعمال التسليف، وتوظيف الرأسمال الفرنسي في لبنان، إذ انتشرت وخرجت عن نطاق الأعمال المصرفية وعمليات الحسم وقبول الودائع إلى المساهمة في تأسيس الشركات الاحتكارية، الأمر الذي أعطى لهذه المصارف السيطرة المطلقة تقريباً على مرافق البلاد الاقتصادية المهمة، إذ أن مصرف سوريا ولبنان وغيره من المصارف الفرنسية كان لها معاملات تجارية واسعة فهي سخية جداً بإعطاء الديون على أساس تجاري ولكنها كانت ترفض الدين على أساس صناعي وإذا صدف وأعطت ديناً لأحد الصناعيين فتجري معاملاته على أساس تجاري محض وفي الزراعة تطبق المصارف تلك القاعدة ايضاً[1].

قامت الولايات المتحدة الامريكية بداية الخمسينيات بانشاء المصارف في لبنان ومن أهم المصارف الأمريكية مصرف (نيتشنال ستي) الذي اندمج مع مصرف (الفيرست نيشنال) على أساس أن مصرف (نيشنال ستي) اشترى من الأخير ثلاثمائة الف سهم بمبلغ (165) مليون دولار وان رأسمال المصرف الأخير بلغ انذاك (500) مليون دولار ومن المصارف الأجنبية الاخرى المصرف البلجيكي- اللبناني الذي تأسس في 4 أيلول 1953 برأسمال قدره مليون ليرة لبنانية مقسم إلى الف سهم لمدة 99 عام[2].

شكلت المصارف الأمريكية خطراً كبيراً على استقلال البلاد إذ أنها كونت ركائز للنفوذ الأميركي في لبناناً إذ جعلت (إسرائيل) ركيزة لها لتحقيق أغراضها الاستعمارية في المنطقة إذ لم يقتصر الرأسمال المصرفي الأميركي على ماله من فروع لمصارفها في لبنان، بل أن رساميلها متداخلة في مصارف عديدة أخرى غير أمريكية وقد حدث هذا التداخل عقب مشروع مارشال والنقطة الرابعة الأميركية ففي ذلك الحين اتخذت الولايات المتحدة الأمريكية من مشروع مارشال أداة لفرض سلطاتها على البلدان التي شملها ذلك المشروع الاستعماري ومن هذه البلدان بريطانيا وفرنسا وإيطاليا وهولندا وبلجيكا وغيرها، ومن شروط المشروع هو فتح أسواق البلدان التابعة للبلد المشمول برعاية المشروع أمام التجارة الأميركية عندها تمكنت الرساميل الأميركية من المساهمة برساميل مصارف أخرى عديدة لها فروع في لبنان[3].

اسهمت المصارف في عملية النمو الاقتصادي ولعبت دور ريادي في الاقتصاد اللبناني، إذ كان النشاط المصرفي يركز على التجارة والقروض القصيرة الأجل والتي كانت إجمالاً تأخذ بشكل حسابات جارية مكشوفة وتسليفات واعتمادات للاستيراد، وكانت الوظيفة الرئيسية للمصارف في لبنان تتمثل بتمويل الاستيراد وتدوير الودائع بالعملات الأجنبية إلى المراكز المالية الرئيسية في أوربا[4].

أخذت المصارف الأميركية تزاحم المصارف الوطنية على أخذ الودائع ولاسيما العربية وذلك أن الولايات المتحدة الامريكية أخذت الودائع في لبنان بفوائد مخفضة بقيمة 3٪ وتعيدها قروضاً غير خالية من الشروط بفوائد 4,5٪ و 6٪ وذلك عبر سياسة الباب المفتوح، كما ان إنشاء المصارف الأميركية وغيرها في بلد صغير وذو موارد محدودة ومساحة زراعية قليلة كان هدفه السيطرة على اقتصاده وسحب الأرباح وتعزيز النفوذ الاجنبي فيه والتدخل في شؤونه الداخلية[5].

أصبحت بيروت في فترة الخمسينيات سوقاً دولياً للذهب، في حين أصبحت المراهنات بالعملات الأجنبية

(1) فواز طرابلسي، المصدر السابق، ص 202-201.
(2) رئام صاحب علي، المصدر السابق، ص 178.
(3) جريدة النهار، بيروت، العدد348 ، 2 نيسان 1961.
(4) توفيق كسبار، المصدر السابق، ص 241-240.
(5) المصدر نفسه، ص 236.

تستخدم في التسليف المحلي، لأنها عدت الودائع بالعملة الصعبة جزءاً من السيولة التي تحملها، وهو نشاط ندر ما مارسته المصارف الأجنبية حتى في بلدانها إذ يجب منح القروض بالعملة الوطنية، وقد استغلت المصارف هذا السلوك فكانت تحول ودائعها بالعملات الأجنبية إلى الليرة اللبنانية لتسد طلبات السحوبات، ولذلك عدت المصارف الأميركية والأجنبية خطراً وعائقاً كبيراً في وجه تطور البلاد الصناعي والزراعي، والدليل على ذلك أنها قدمت للتجار قروضاً ذات قيمة عالية، أما الصناعة فلم تقدم شيئاً لها واذا تسنى اعطاء قروضا صناعية فأنها تعطي على أساس تجاري أو بكمبيالات تجارية فقط[1].

إن توجيه الاقتصاد اللبناني نحو المحور الرأسمالي الغربي والمحور الداخلي العربي أوجب زيادة النشاط المصرفي بنسب كبيرة فقد ارتفعت قيمة الودائع المصرفية من (215) مليون ليرة لبنانية عام 1950 إلى (483) مليون ليرة لبنانية عام 1955، كما ارتفعت نسبة حجم الودائع بالنسبة لحجم الدخل القومي عام 1950 من 20٪ إلى 35٪ عام 1955[2]، وهو ما دفع الحكومة الى تشجيع استثمار الأموال الوطنية والأجنبية معاً لتطوير النظام المصرفي[3].

تميز عهد كميل شمعون (1952 – 1958) بانفتاح اقتصادي شامل وبدخول الاستثمارات الأجنبية على نحو غير مسبوق ويقرن اللبنانيون هـذا العهد بمرحلة تطور اقترنت بولادة قانون سرية المصارف عام 1956 واستيراد البضائع الاستهلاكية الأجنبية[4].

(1) كمال ديب، أمراء الحرب وتجار الهيكل، المصدر السابق، ص 199–200.
(2) رئام صاحب على، المصدر السابق، ص 178.
(3) ليلى رعد، تاريخ لبنان السياسي والاقتصادي 1958–1975، ط1، مكتبة السائح، طرابلس، لبنان، 2005، ص 97.
(4) كمال ديب، أمراء الحرب وتجار الهيكل، المصدر السابق، ص 166.

اقرت حكومة عبد الله اليافي[5]، التي تشكلت في 16 آب عام 1954 قانون ضريبة الدخل في 29 كانون الأول 1953 ومفاده: «تعفى من ضريبة الدخل ولمدة ست سنوات الشركات التي يزيد رأسمالها على المليون ليرة وتساهم من حيث نوع أعمالها وغاياتها بإنعاش الاقتصاد اللبناني وتنظر الحكومة أن يجلب هذا القانون رساميل جديدة إلى البلاد وان يؤدي كثيراً إلى إنعاش الحالة الاقتصادية وإلى تشغيل اليد العاملة»[6].

تطور القطاع المصرفي بسبب ذلك القانون لتمتين صلاته بالأسواق العالمية واجتذاب رؤوس الأموال الأجنبية ولاسيما المنتجة للنفط ومنها الولايات المتحدة الأمريكية وفرنسا، وبريطانيا وألمانيا الغربية[7]، كما تدفقت رؤوس الأموال العربية على المصارف اللبنانية[8]، كما أسهم قانون السرية المصرفية الذي أعلن بتاريخ 3 أيلول1956[9] والذي نص: «لا تعلن هوية صاحب الحساب المرقم إلا بإذنه أو بإذن وريثه أو الموصي لهم أو إذا اعلن إفلاسهُ أو إذا أنشأت دعوة تتعلق بمعاملة مصرفية بين المصارف وزبائنها»[10].

أسهم هذا القانون بجعل لبنان مستودعاً للمودعين الذين أرادوا ضمانة وحماية لثرواتهم الشخصية وكان

(5) عبدالله اليافي: ولد في بيروت عام 1901، سياسي ومحامي حصل على شهادة الدكتوراه من جامعة السوربون في فرنسا، تولى رئاسة الوزراء اربع مرات في لبنان كانت آخرها أثناء العدوان الثلاثي على مصر عام 1956، استقال في العام نفسه احتجاجاً على عدم موافقة الرئيس كميل شمعون آنذاك على قطع العلاقات مع دول العدوان، توفي عام 1986. للمزيد ينظر: نزيه كامل خداج، نزيه كامل خداج، لبنان والبركات، ط1، الدار التقدمية، المشارة– الشوق– لبنان، 2009، ص 480.
(6) رئام صاحب علي، المصدر السابق، ص 179.
(7) ليلى رعد، المصدر السابق، ص 97.
(8) فواز طرابلسي، المصدر السابق، ص 222.
(9) وائل الدبيسي، المصدر السابق، ص21.
(10) أيلي يشوعي، المصدر السابق، ص10.

توقيت القانون مناسباً إذ جاء في فترة بداية الطفرة النفطية وتوجه الاستثمارات الأجنبية ولا سيما منها الأمريكية نحو المنطقة وهروب رساميل أغنياء العراق ومصر وسوريا وفلسطين إلى بيروت[1].

سمح ذلك القانون للقطاع المصرفي بالتطور اذ اضفى السرية على جميع علاقات العملاء بمصارفهم، ولاسيما فيما يخص حسابات ودائعهم سواء كانت بحسابات رقمية مغلقة أو بأسمائهم فشجع بذلك على تدفق الرساميل إلى لبنان[2]، حتى أن الكثير من بلدان الشرق الأوسط ولاسيما بلدان الخليج فضلت إيداع أموالها في لبنان بدلاً من مصارفها المحلية فازدادت عدد المصارف بعد أن كانت عام 1945(9) مصارف إلى (83) مصرفاً عام 1962[3].

قامت سياسة لبنان الاقتصادية على تسهيل الأعمال التجارية وظهر ذلك بوضوح من خلال قوانين الصيرفة والضرائب التي كانت تسمح بحرية التبادل، وعلى الرغم من أن الرئيس كميل شمعون قد سعى إلى إنشاء مصرف التسليف الزراعي الصناعي والعقاري عام 1954، إلا أن قروضه كانت بحاجة إلى الإشراف الفعال لضمان الاستفادة منها لذلك حاولت الحكومة في عام 1957 إعداد مشروع جديد لتسليف الأموال إلى الفلاحين بصورة مباشرة أو بواسطة الجمعيات التعاونية الزراعية[4]، إلا أن هذا المشروع لم ينفذ وبقى حبراً على ورق مما أدى إلى اتساع الحركة المصرفية نحو قطاع الخدمات على حساب القطاع الزراعي الذي قل إنتاجه وفقد العديد من عماله وأصبح مع تطور الأوضاع الاقتصادية في لبنان قطاعاً هامشياً[5].

(1) كمال ديب، يوسف بيرس، إمبراطورية انترا، ص 156.
(2) وائل الدبيسي، المصدر السابق، ص 21.
(3) ليلى رعد، المصدر السابق، ص 97؛ وائل الدبيسي، المصدر السابق، ص 47.
(4) رئام صاحب علي، المصدر السابق، ص 180.
(5) ليلى رعد، المصدر السابق، ص99.

وعلى الرغم من النمو المصرفي الذي شهده لبنان انذاك، إلا أنه كان نمواً فوضوياً إذ استبعدت الجمعيات المصرفية أي شكل من أشكال التنظيم والرقابة[6]، وكانت الوفرة المصرفية المبكرة في حياة الجمهورية اللبنانية على حساب القروض الممنوحة للقطاعات المنتجة للبضائع كمشاريع الصناعة والزراعة، إذ كانت معظم الودائع مستثمرة في أوربا[7].

الخاتمة:

1. ان قلة الخبرات الحديثة في مجال التطوير الزراعي واهمال مشاريع الري، فضلاً عن اثار الحرب العالمية الثانية ادت الى تراجع الانتاج الزراعي اللبناني بشكل كبير .
2. نتيجة لفشل الحكومات في تنفيذ البرنامج الإصلاحية لأسباب فنية وإدارية إلى التحول نحو برنامج المساعدات الأمريكية (النقطة الرابعة) وبموجبه تلقت لبنان عوناً كاملاً فيما يخص تحسين أحوال الريف الزراعية والاقتصادية .
3. أدى نشوء (إسرائيل) إلى نتائج متناقضة بالاقتصاد اللبناني فقد اثرت سلبا في مجال الصناعة اذ تلقت الصناعة اللبنانية ضربة قوية بأقفال السوق الفلسطينية في وجهها، اما من الناحية الايجابية كان قطاع الخدمات المستفيد الأكبر من المقاطعة الاقتصادية العربية لـ(إسرائيل) إذ أخذت بيروت العمل محل حيفا بما فيها مرفأ الداخل العربي ومركز الاتصالات بين أوربا واسيا وبعض أجزاء أفريقيا.

(6) علي حسين نعيم، مجلس النواب اللبناني وموقفه من التطورات السياسية في لبنان(1958-1975)، أطروحة دكتوراه (غير منشورة)، كلية الآداب، جامعة الكوفة، 2014، ص 137.
(7) كمال ديب، أمراء الحرب وتجار الهيكل، المصدر السابق، ص 199.

4. لعب القطاع المصرفي دورا بارزا في الاقتصاد اللبناني اذ اسهمت المصارف في عملية النمو الاقتصادي ولعبت دور ريادي في الاقتصاد اللبناني.
5. ساعدت الحرية الاقتصادية التي أتبعتها لبنان منذ عام 1948 الى جعل لبنان بلداً متطوراً في قطاع المصارف .

قائمة المصادر

1. أيلي يشوعي، اقتصاد لبنان، ط1، مكتبة لبنان، لبنان، 1990.
2. علي حسين نعيم، مجلس النواب اللبناني وموقفه من التطورات السياسية في لبنان (1958-1975)، أطروحة دكتوراه (غير منشورة)، كلية الآداب، جامعة الكوفة، 2014 .
3. نزيه كامل خداج، نزيه كامل خداج، لبنان والبركات، ط1، الدار التقدمية، المشارة- الشوق- لبنان، 2009 .
4. ليلى رعد، تاريخ لبنان السياسي والاقتصادي 1958 - 1975، ط1، مكتبة السائح، طرابلس، لبنان، 2005
5. جريدة النهار، بيروت، العدد348 ، 2 نيسان 1961.
6. وائل الدبيسي، العمل المصرفي في لبنان من الوجهة القانونية، بيروت، 2015 .
7. احمد خليل محمودي، لبنان في جامعة الدول العربية 1945-1958 -دراسة تاريخية وسياسية-، ط1، المركز العربي للأبحاث والتوثيق، بيروت، 1994 .
8. طلعت أسعد عبد الحميد، طلعت اسعد عبد الحميد، البنوك الأجنبية في لبنان، مجلة المال والتجارة، م ج 7، عدد 72، 1975.
9. ألبرت بدر، محاضرات في الاقتصاد اللبناني، جامعة الدول العربية، معهد الدراسات العربية العالية، القاهرة، 1955 .
10. باسم احمد هاشم، موقف مجلس النواب اللبناني من الحرب الأهلية اللبنانية 1975-1990، رسالة (غير منشورة)، كلية الآداب، جامعة الكوفة، 2014.
11. جمال واكيم، جريمة ولا عقاب الحرب الأهلية اللبنانية وترميم النظام الطائفي، ط1، شركة المطبوعات للتوزيع والنشر، بيروت، 2018.
12. عباس أبو صالح، الأزمة اللبنانية عام 1958 في ضوء وثائق يكشف عنها لأول مرة، بيروت، 1998.
13. كمال ديب، يوسف بيدس إمبراطورية «إنترا» وحيتان المال في لبنان، ط1، دار الأخبار للنشر، بيروت، 2014.
14. حسان حلاق، التيارات السياسية في لبنان، حسان حلاق، تاريخ لبنان المعاصر 1913- 1952، ط3، دار النهضة العربية، بيروت، 2010.
15. جاسم محمد خضير، مجلس النواب اللبناني 1943- 1975 دراسة تاريخية وثائقية، أطروحة دكتوراه، كلية الآداب، جامعة الموصل، 2006.
16. مسعود الخوند، موسوعة الحرب اللبنانية ذاكرة وطن وشعب، ج3، بيروت، ط1، 2006 .
17. رئام صاحب علي، رئام صاحب علي، الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية في لبنان 1943- 1958، رسالة ماجستير، كلية التربية، الجامعة المستنصرية، 2018 .

18. جاسم محمد خضير، مجلس النواب اللبناني 1943 – 1975 دراسة تاريخية وثائقية، أطروحة دكتوراه، كلية الآداب، جامعة الموصل، 2006.
19. جبرائيل منسي، التصميم الإنشائي للاقتصاد اللبناني وإصلاح الدولة، د.ط، ساحة النجمة، المطبعة الكاثوليكية، بيروت، 1948 .
20. صونيا برنوص، الصراعات الطائفية في لبنان 1989–1943، رسالة ماجستير (غير منشورة)، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية– قطية شتمه، جامعة محمد خضير – بكرة، 2015 .
21. فواز طرابلسي، تاريخ لبنان الحديث من الإمارة إلى اتفاق الطائف، ط1، رياض الريس للكتب والنشر، بيروت، 2008.
22. جورج فرح، اللبناني الأول، دار النشر السياسية للشرق الأوسط، د.ت.
23. جوزيف أبو خليل، لبنان وسوريا مشقة الأخوة، ط2، شركة المطبوعات للتوزيع والنشر، بيروت، 1991 .